سلسلة

الشرق الأوسط

أوراق كارنيغي

رثاء الإصلاح الفلسطيني

دروس واضحة من سجل مضطرب

ناثان ج. براون

الديمقراطية وسيادة القانون

العدد 81

فبراير/ شباط 2007

CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

© 2007 مؤسسة كارنيغي للسلام. جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله بأي شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطّلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام، قسم الإصدارات

1779 شارع ماساشوسيتس، ن.و. (NW)

واشنطن العاصمة 20036

هاتف: 7600 – 483 – 202

فاكس: 1840 – 483 – 202

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا البحث مجّاناً على العنوان الآتي

www.CarnegieEndowment.org/pubs

يتوفر أيضاً عدد محدود من النّسخ المطبوعة. للحصول على نسخة، أرسل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسسة ومعاونيهم من مؤسسات أخرى. تشمل هذه السلسلة أبحاثاً جديدة ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم أن تبعثوا رسائلكم إلى الكاتب على العنوان البريدي المدوّن أعلاه أو على العنوان الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment.org

الكاتب

ناثان ج. براون باحث في مؤسسة كارنيغي، وأستاذ علوم سياسيّة وشؤون دوليّة ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. له أربعة كتب حول السّياسات العربية من بينها *"السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية"* (كاليفورنيا 2003). تركّز عمله السّابق على السّياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي.

المحتويات

ائتلافات الإصلاح الفلسطيني..... 4

إنجازات الحركة الإصلاحية الفلسطينية..... 6

كيف ولماذا فشلت الحركة الإصلاحية؟..... 11

تحالف هش وبلا جذور..... 11

دخول حماس..... 12

ماذا تبقّى من عمليّة الإصلاح الفلسطينيّة؟ 14

دروس الإصلاح في العالم العربي..... 17

الدّرس الأول: ضرورة تطابق البرامج 18

الدّرس الثاني: خطورة الأهداف القصيرة الأمد 18

الدّرس الثالث: خطورة الصّراعات الشّخصية 19

الدّرس الرّابع: الإصلاح كمشروع طّويل الأمد 19

الدّرس الخامس: ضرورة إشراك الإسلاميين..... 20

حواشي..... 22

لم تحظَ قضية الإصلاح السياسي يوماً في العالم العربي بدعم ولو شفهي، سواء على الصعيدين الدولي أم المحلي، كما حظيت به هذه القضية في فلسطين بين عامَي 2002 و2006. وفيما لم يتحقق من الأجندة الإصلاحية الفلسطينية سوى القليل، خضع الحكم في فلسطين خلال موجة الإصلاح لتغيير جذري، غير أن تركيز الداعمين الدوليين للإصلاح كان قصير المدى، كما كان لكلّ من هؤلاء نظرة غير موضوعية ومبرّرة تجاه القضية، الأمر الذي دفعهم إلى مناهضة ما حقّقته حركة الإصلاح الفلسطينية حين أتت بنتائج لم يتوقعوها. وهنا يطرح السؤال نفسه: ماذا يمكن أن نستمدّ من هذا المزيج من النجاح والفشل حول قضية الإصلاح السياسي في العالم العربي؟

ائتلافات الإصلاح الفلسطيني

في العام 1996، باشر ائتلاف إصلاحي يضمّ برلمانيين ومثقفين فلسطينيين بوضع خطة لتشكيل نظام سياسي مختلف ومتميّز. وكان الائتلاف يرمي إلى التخفيف من حدّة النزعة السلطوية التي بدأت تتسّم بها السلطة الفلسطينية الحاكمة منذ العام 1994 في المناطق الفلسطينية الإدارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تشرف على معظم الشؤون المدنية للشعب الفلسطيني المقيم في هاتين المنطقتين، غير أن الشعب كان يرى فيها دولة غير مكتملة النمو، مما دفع ببعض الناشطين الفلسطينيين إلى المطالبة بإنشاء دولة ترتكز على الإصلاح وتخلو من المظاهر السلطوية التي تجتاح الأنظمة السياسية في الشرق الاوسط.

حتى العام 2002، لم تحظَ الائتلافات الإصلاحية بالدعم الدولي الكافي إلاّ حين تدخّلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على نحو واضح وصريح لتساند حركة الإصلاح الفلسطينية التي بدأت مذ ذاك بتحقيق بعض التغييرات الأساسية، لاسيما على مستوى التركيبة الدستورية والشفافية المالية.

وبعد مرور عشر سنوات على بدء هذه الجهود، باتت الحركة الإصلاحية تحقق النجاح المنشود. ففي سنة 2006، أشرفت على الانتخابات، بمساعدة وتغطية دوليتين وتقنيتين، هيئة محترفة هي اللجنة المركزية للانتخابات، حيث، وللمرة الأولى في التاريخ العربي لا يحصل حزب نافذ وقوي على جميع أصوات الناخبين، فكان الفوز حليف حزب إصلاحي يدعى حزب "التغيير والإصلاح" الذي جعل من مكافحة الفساد وسوء استخدام السلطة قضيته. هذا ولم يسبق لحزب إصلاحي معارض أن فاز في صناديق الاقتراع العربية. وكان إلى جانب الحزب الإصلاحي، رئيس ذو شعبية واسعة يعتبر، على الرغم من أنه ينتمي إلى الحزب الحاكم سابقاً، صديق الحركة الإصلاحية الفلسطينية.

لم يسبق لنظام سياسي عربي أن أظهر قدرة على إصلاح ذاته وإن بمساعدة دولية كبيرة، غير أن عدداً كبيراً من أصدقاء الحركة الإصلاحية، لا سيما الدوليين منهم، ما لبثوا أن اعتبروا أن جهودهم أدّت إلى ولادة "مسخ" ليس إلاّ. فقد كانت المشكلة بالطبع تكمن في أن للحركة أهدافاً تتخطى حدود الحكم العادل، إذ أن حركة "التغيير والإصلاح" لم تكن سوى من صنع حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، التي عارضت بشدة مشروع السلام الذي

يرعاه المجتمع الدولي كما عارضت أية مفاوضات مع إسرائيل ما عدا التقنية منها. حتى أن قرارها المتعلق بالتقليل من أهمية أجندتها الدولية (وحتى جزء من أجندتها الإسلامية)، لصالح الحملة الانتخابية لم يطمئن خصومها.

تخلّى بعض مؤيدي حماس عن الحركة فيما بذل البعض الآخر الجهد الكبير ليهدم ما كان يدعمه يوما. فعندما هدّد الرئيس الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر بإقالة أعضاء البرلمان المنتخبين، منتهكاً بذلك الإصلاحات الدستورية للعام 2003 (والتي أدّت إلى تعيينه رئيساً للوزراء)، ما كان من الولايات المتحدة (التي كانت أيّدت الإصلاحات الدستورية)، إلاّ أن وفّرت له الدعم المعنوي بالإضافة إلى الدعم المادي للقوات المسلحة التي يحتاجها لفرض إرادته. وفي الواقع، لم يكتف اللاعبون الدوليون الذين سبق ورعوا وموّلوا السلطة الفلسطينية، خلال السنة التي تلت انتخابات كانون الثاني/يناير 2006، بالتفرج على تآكل السلطة الفلسطينية وإنما سهلوا أيضاً هذا الأمر عبر قطع الإمدادات عنها ومقاطعة حكومتها ومنع أي طرف حكومي أو خاص من مدّها بالمال. فدخل الحزبان الرئيسيان في فلسطين فتح وحماس في منافسةً حادةً في ظل محاولات لإقامة حكومة وحدة وطنية، فيما كانت أصابع خارجية ترجّح كفة الميزان ضدّ الوحدة. وإذ لم يشجّع أي لاعب دولي انزلاق الفلسطينيين إلى حرب أهلية، بيد أن اللاعبين الكبار أعربوا عن دعمهم المالي وحتى العسكري للرئاسة الفلسطينية في حال دخولها في نزاع مع الحكومة، مما حول هؤلاء اللاعبين إلى أطراف في النزاع. حتى أن الاتحاد الأوروبي ــ الذي تدخّل لدفع أجور العديد من موظفي السلطة الفلسطينية مما حال دون انهيارها ــ قد أعلن صراحةً عن تأييده دعوة رئيس السلطة إلى انتخابات مبكرة.

سلطت انتخابات سنة 2006 الضوء على المشكلة الرئيسية في الجهود الإصلاحية الفلسطينية والتي تتمثل بأن الإصلاح بالنسبة إلى غالبية الداعمين النافذين ليس غاية بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف. علماً أن الأهداف النهائية لمختلف أعضاء الائتلاف الإصلاحي لم تختلف فحسب (وغالبا ما كانت تتناقض)، بل إن جميع الداعمين للإصلاح كانوا يقاربون المسألة على المدى القريب إذ كانوا يسارعون إلى التخلي عن دعم الإصلاح إذا ما اصطدم مع غيره من الأهداف المباشرة.

فجاءت النتيجة لتهدّد إنجازات الحركة الإصلاحية وأسسها على حد سواء. فبحلول العام 2007، لم يكن بعد واضحاً ما إذا كانت السلطة الفلسطينية ــ والدولة الفلسطينية في طور التكوّن ــ قادرة على تحمّل وطأة العقوبات المفروضة من قبل الأطراف الدولية التي رعت بنفسها قيام السلطة الفلسطينية.

من هنا، يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن أربعة أسئلة هي: ماذا استطاعت الحركة الإصلاحية الفلسطينية أن تحقق ولماذا؟ ولماذا فشلت وكيف؟ وماذا تبقّى من مساعيها؟ كذلك ما هي الدروس التي يمكن أن يستلهمها مناصرو الإصلاح في العالم العربي؟

إنجازات الحركة الإصلاحية الفلسطينية

منذ ولادتها سنة 1994، تشكلت السلطة الفلسطينية من مجموعة من المؤسسات السلطوية بما يعيد إلى الذاكرة أنظمة مشابهة في العالم العربي، لكن وبالرغم من هذا التشابه، كان للنظام الفلسطيني السلطوي خصائص أخرى مختلفة جداً، فهو مشخصن جداً ويتميّز بمؤسسات هشّة وتنظيمات مرتجلة.

لنأخذ على سبيل المثال الرئيسين المصري والتونسي، فهما يتمتعان بنفوذ كبير ويحكمان دولتيهما وفقاً لمجموعة قوانين ومؤسسات تعكس وتتبع مشيئتيهما. لكن الحالة الفلسطينية مختلفة، إذ ان السلطة ليست مركزية بالكامل فحسب بل هي مشخصنة أيضاً: ما من تسلسل قيادي واضح فيما القوانين لم تكن تُسنّ وإذا سُنّت تُخرق، أما الرئيس فيهيمن على النظام عبر إقامة إقطاعيات متنافسة ومن خلال توزيع المكاسب (التي غالباً ما يقوم بها شخصيا)، وليس عبر استنباط آليات عمل واضحة ومنظمة لتنفيذ الإرادة الرئاسية. وبالفعل لم يتولَّ ياسر عرفات رئاسة السلطة الفلسطينية فحسب، بل كان أيضاً رئيس حركة فتح وهي أكبر الأحزاب الفلسطينية، ورئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي منظمة تمثّل كافة الفلسطينيين في مختلف أرجاء العالم.

لقد شجع الرعاة الدوليون للسلطة الفلسطينية هذا النموذج من الحكم سواء أكان عن عمد أم عن غير عمد، إذ أولى هؤلاء اهتماماً بالموجبات والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية على حساب هموم الحكم بحد ذاته. وفيما كانت استخبارات السلطة تنمو وتكبر، لاقت قبولاً من الرعاة الدوليين إلى حد ما على أنها أدوات رعاية تضم موالين لرئيس السلطة ياسر عرفات. في المقابل لا تقدم الأجهزة الأمنية الأخرى أي مكسب لافت: مجموعة من "محاكم أمن الدولة" التي تتماهى على نحو غامض وغير مقنع مع الهيئات والمؤسسات القضائية، فكانت تُدين من كان يمثل أمامها (وأحياناً في منتصف الليل) بقسوة وإجحاف. يُذكر ان هذه المحاكم نالت التأييد العلني لنائب الرئيس الأميركي آنذاك آل غور.

لم يكن كل الدعم الدولي للنظام الفلسطيني السلطوي مقصوداً. فإحدى المؤسسات الكبرى التي تدعم البنية السياسية الحديثة غير الخاضعة للمحاسبة، تمثلت بنظام الاحتكارات والمعابر الحدودية الذي يتحكم باستيراد السلع الأساسية إلى المناطق الفلسطينية، مما سمح للرئيس وحلفائه بالهيمنة على الاقتصاد وتحقيق أرباح هائلة من دون حسيب أو رقيب، (معظمها عاد إلى مؤسسات فلسطينية لكن بعضها كان يدخل جيوب المسؤولين مباشرةً). هذه النزعة الاحتكارية كانت نتاجاً غير مقصود للاتحاد الجمركي الذي أنشئ كجزء من اتفاقيات أوسلو (1).

لم يكن النظام السلطوي الفلسطيني مشهوراً بسبب افتقاده إلى النظام المؤسساتي بل كان متميّزاً أيضاً بأجواء الانفتاح الفكري المسيطرة عليه. غير أن هذا الانفتاح كانت لديه حدود غير واضحة وقاسية في الوقت ذاته ــ إذ أن منتقدي الحكم كانوا يتعرضون للمضايقة فيُهددون ويُعتقلون ويُعذبون. لكن القمع كان متفاوتاً لاسيما وأن العديد من الفلسطينيين معتادون على تحدّي السلطة، لذلك بقيت النقاشات الصريحة والنقدية أحد مميزات الحياة السياسية الفلسطينية. وفي حين أن جزءاً صغيراً من هذه النقاشات كان يتسرّب إلى الصحافة المرئية والمكتوبة، إلاّ أن أصوات منتقدي السلطة الفلسطينية ورئيسها كانت تعلو في الندوات والمناقشات العامة والجلسات النيابية، حتى تبلغ حدّ التهكم أو التهديد في بعض الأحيان. يقول ناثان شارانسكي في معياره الشهير "ساحة المدينة" ، إن المجتمع لا يكون حراً إلاّ عندما يستطيع المرء فيه أن يقف في وسط مدينته ويجاهر بآرائه ووجهة نظره من غير أن يخاف أن يتعرض للأذى أو للاعتقال. بناء عليه، لا يمكن اعتبار فلسطين بلداً تسود فيه الحريات المطلقة، لكنها تبقى أقرب إليها من أي بلد عربي آخر. في العام 1999، صرّح قيادي فلسطيني في مقابلة مع الكاتب نفسه، وفي مطعم يقع على بعد بضعة أمتار من الساحة الرئيسية في رام الله قائلاً: "مشكلتنا هي ياسر عرفات". وأضاف بأن ثمة إجماع على أن عرفات قائد فاشل (2). وفي مثال آخر، صرّحت نائبة سنة 1999 بتهكم، في منتصف جلسة مناقشة برلمانية قائلاً: "أقترح بأن يعلن عرفات نفسه إلهاً"، وفي السنة التالية صرّح نائب آخر بأن الثورة ضد السلطة الفلسطينية هي ردّة فعل على فسادها. كما ضم أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي في العام 1998 صوته إلى هذه الانتقادات وذلك خلال محاضرة عامة قال فيها:

"إن الكلام مجدداً عن بناء مؤسسات ديمقراطية أي اتخاذ القرارات من قبل مؤسسة ما بأسلوب ديمقراطي، والكلام عن قيادة جماعية في ظل حكم ياسر عرفات هو مجرد آمال واهية إذ أنها أمر مستحيل داخل حركة فتح ولدى الشعب الفلسطيني وفي منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. فطالما بقي ياسر عرفات على قيد الحياة فإنه يحّل محّل المؤسسات. فياسر عرفات هو المؤسسات وبوجوده لا يمكن قيامها" (3).

وبالتالي، ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية، كان بعض القادة الفلسطينيين ينتقدون النماذج السلطوية الناشئة، وقد لاقوا بعض الدعم لانتقادهم. وقد قدّم تقرير لمعهد المراقبة؟ العامة التابع للسلطة الفلسطينية وثائق شاملة حول الفساد وسوء الإدارة. ولدى حصول المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب سنة 1996 على هذا التقرير، باشر هو الآخر تحقيقاته التي أضيفت إلى التهم التي ساقها المعهد. فبات المجلس مركز اهتمام الإصلاحيين حين أخذ على عاتقه قضية البنية الدستورية للسلطة الفلسطينية. وبالرغم من عدائية ياسر عرفات، وضع المجلس التشريعي مسودّة القانون الأساسي آخذاً بوثيقة أعدتها اللجنة القانونية وحوّلتها إلى الوثيقة الدستورية الأكثر ليبرالية في التاريخ العربي قبل تمريرها في العام 1997. كما وضع المجلس مشاريع قوانين تُعتبر غاية في الليبرالية في عهدة الرئيس حول مسائل تتراوح بين اللقاءات العامة وصولاً إلى النظام القضائي، وقد وضع المجلس مشروع قانون

للموازنة مانحاً نفسه سلطات رقابية جدّية ولم يكن يمر عام واحد من دون أن يدخل المجلس في مناوشات مع الحكومة قبل المصادقة على الموازنة. لكن وفي كل هذه المسائل، كان اهتمام المجلس التشريعي متقطعاً. فقد كان من السهل على الرئيس إحراج المجلس أو تشتيت اهتمامه في وقت لم يكن المجلس أكيداً من كيفية التصرف في حال رفض الرئيس التوقيع على القوانين التي يصادِق عليها المجلس التشريعي.

فكانت النتيجة فرض جهود لبناء سيادة القانون وإنشاء نظام ليبرالي قانوني ودستوري، غير أن هذه الجهود كانت تبوء بالفشل. وبالفعل لم تلقَ نجاحات المجلس التشريعي النتيجة المرجوَة على المدى القصير، وبدل أن تحدّ من هيمنة النظام السلطوي، كانت تفاقمها. وفيما كان المجلس يوكِل إلى نفسه مهمة سنّ قوانين السلطة الفلسطينية، كانت معظم الجهود للحدّ من سلطوية ممارسات السلطة الفلسطينية تصل إلى حائط مسدود. وهكذا فإن السلطوية الذي اتسّم به النظام الفلسطيني لم تتلاش، بل انتقل وبكل بساطة إلى خارج القنوات القانونية. فعندما كان الرئيس يرغب في اعتقال شخص ما، كانت رغبته تُنفّذ، وعندما كانت محكمة ما تأمر بإطلاق معتقل، كان مسؤولو السجن يتجاهلون قرار المحكمة، مدّعين بأنهم ينفّذون أوامر الرئيس وليس المحاكم. من ناحية أخرى، على الرغم من أن حكومة عرفات كانت قد باشرت التخفيف من حدّة مفاعيل قانون الصحافة القمعي تحت أنظار المجلس التشريعي المتربصّ، كان الصحافيون يتعرضون على الدوام للملاحقة وحتى الاعتقال أحياناً وخارج أي إطار قانوني.

باختصار، كلما كان المجلس التشريعي الفلسطيني يتصرّف على سجيته، كان الرئيس يقوم بالمثل. وقد بقيت الوثيقة التي تمثل جوهر الجهود الإصلاحية التي أطلقها المجلس التشريعي وهي "القانون الأساسي؟" على مكتب الرئيس لخمس سنوات من دون أن يوقّع عليها، عدا عن القوانين المهمة الأخرى (مثل القانون القضائي) التي لاقت المصير نفسه.

فجاءت النتيجة تطوير أجندة إصلاحية لافتة وإطار عمل تشريعي، غير أن الفشل (الرفض في الواقع) في تطبيق معظمها كان مرةً أخرى في المرصاد. كما أن المجتمع الدولي الذي دعم بناء السلطة الفلسطينية أذعن للممارسات السلطوية (لا بل شجعها في بعض الأحيان كما هي الحال فيما يتعلق بالنظام الأمني ونظام احتكار الاستيراد). في الحقيقة، لا بد من أن نذكر بأن جهوداً مدعومة من الأسرة الدولية بُذلت لإنشاء دولة فلسطينية تسود فيها حرية أكبر. وعلى سبيل المثال، طوّر المجلس التشريعي قدراته على إجراء الأبحاث ووضع مشاريع القوانين ومناقشات الموازنة، وذلك على نحو لافت قياساً على مجلس تشريعي حديث الولادة. وحال النظام الحزبي الفلسطيني رغم هشاشته (نواب فتح بالرغم من كونهم يشكلون أكثرية لم يجتمعوا يوماً ككتلة) دون تمكن موالي السلطة التنفيذية من احتكار هذه المهام، بخلاف ما يحدث مع برلمانات عربية أخرى.

تتجلى أهم مجالات الإصلاح في القطاع الاحترافي للمجتمع الأهلي الفلسطيني، حيث تأسسّت على مر الأعوام في الضفة الغربية وإلى حد أقل في قطاع غزة منظمات تطوعية وخيرية وخدماتية اجتماعية عدة، يعود بعضها إلى النصف الأول من القرن العشرين (مثل مجموعة من المنظمات الخيرية النسائية)، فيما يعود البعض الآخر إلى

أواخر الثمانينيات وتحديداً إلى زمن الانتفاضة الأولى. وما كانت تفتقد إليه هذه المنظمات من تمويل ومهنية، كانت تعوّضه بشغفها للعمل وحسّ المسؤولية والدعم الشعبي الذي كانت تحظى به. وقد أدّى قيام السلطة الفلسطينية إلى تحوّل بعض هذه المجموعات وقيام مجموعات جديدة، وفي كلتا الحالتين أثبتت بعض منظمات المجتمع المدني اليوم قدراتها ومهنيتها أكثر من الماضي، ولكنها بقيت تعتمد على المانحين من الخارج. فكانت النتيجة على حد قول طالب فلسطيني، إن قسماً من المجتمع المدني راح يعتمد على القسم الآخر منه، لكن يعمل بمهنية عالية رغم أنه مقتلع من جذوره المحلية (4). في هذا الإطار الجديد، كان المجتمع المدني أبرز الموالين للحركة الإصلاحية للسلطة الفلسطينية، حيث كان يعمل على توثيق الانتهاكات وتطوير الخطط والضغط على المجلس التشريعي (حتى أنه أحياناً كان يعدّ مشاريع القوانين) والتصدي للحكم السلطوي.

في البداية، همّشت الانتفاضة الثانية سنة 2000 الإصلاحيين غير أنهم نجحوا في النهاية من تحقيق الفوز. على مدى سنتين، كان العنف المتصاعد يجعل الحديث عن الإصلاح أمراً غير ذي صلة. فالخطاب والسلوك الوطنيين والقتاليين كانا المهيمنين، كما أن المؤسسات أخذت في التآكل تحت وطأة الضغوط الاسرائيلية وعدم الاكتراث الفلسطيني، حتى الاهتمام الدولي تراجع لينقل المانحون اهتمامهم إلى القضايا الأساسية.

لكن وفي ربيع 2002، عادت حركة الإصلاح إلى الواجهة لتحقق في العام التالي معظم ما كانت تصبو إليه. وما ساعد على ذلك، إيمان الكثير من الفلسطينيين، نتيجة ضعف المؤسسات، ومشارفة السلطة الفلسطينية على الانهيار والحصار الإسرائيلي للرئيس الفلسطيني، بأن تطوير المؤسسات هو حاجة ملحّة ومهمّة وليست ترفاً تستحق الاهتمام بعد تحقيق الأهداف الوطنية. كما دعم هذه القضية أعضاء المجتمع الدولي الذين سبق لهم أن دعموا إنشاء السلطة الفلسطينية، ولو كان ذلك لأسباب متفاوتة. فكان المانحون الاوروبيون يؤمنون بشكل عام بأنه لا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تلعب دوراً مهماً في عملية السلام ما لم تكن قوية وتملك مؤسسات فعّالة. ومن جهتها، حمّلت الإدارة الأميركية ياسر عرفات المسؤولية عن المشاكل الفلسطينية الداخلية كما عن الانتفاضة نفسها. وكان أي عمل ضد سلطة عرفات يعتبر إصلاحاً، فالإصلاحات التي لم يكن من المتوقع لها أن تؤدي إلى إضعاف عرفات، كانت تخسر دعم كبار المسؤولين الأميركيين. وهكذا كان الأميركيون يدعمون استحداث موقع رئاسة الوزراء ومنح الحكومة صلاحيات أوسع في قضايا الأمن وميزانية الدولة. لكن بقيت الانتخابات الجديدة، في رأي الأميركيين، وسيلة محتملة بيد عرفات. (ومن الإنصاف الإشارة إلى أن العديد من الأميركيين، تحت مستوى القيادة، الذين يعملون ضمن وكالات ومنظمات غير حكومية كانوا يؤيدون صورة أكثر موضوعية للإصلاح).

وهكذا بدأت قضية الإصلاح الفلسطيني تلقى إهتماماً دولياً ومحلياً خصوصاً لأنها تحظى بدعم لافت على المستويين المحلي والدولي. فكان يتمّ التدقيق في الماليات الفلسطينية والمؤسسات القانونية والأجهزة الأمنية والنظم

الدستورية وحتى المنظمات غير الحكومية ليس في فلسطين فحسب بل خلال المؤتمرات الدولية (نظم إحداها الوزير البريطاني طوني بلير). كما أن الجهود الإصلاحية تلقت الدعم العلني من كبار زعماء العالم. بدورها، تضمنت "خريطة الطريق" لإحلال السلام والتي يرعاها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا، إصلاحات عديدة. وبالنتيجة حقق هذا الاهتمام نتائج جيدة. فبحلول سنة 2003 أصبحت فلسطين تتمتع بنظام مالي أكثر شفافية وفعالية من أي نظام مالي عربي آخر، كما لم تتمّ إزالة الغبار على القانون الأساسي والمصادقة عليه فحسب بل تمّ تعديله بغية تحويل السلطة التنفيذية من مكتب الرئيس إلى الحكومة التي يرأسها رئيس وزراء يخضع للمحاسبة في البرلمان. هذا فضلاً عن إعادة إحياء مشاريع إصلاحية منسية أخرى مثل القانون القضائي، والمصادقة عليها. كما وضع الإصلاح الدستوري أيضاً مسألة الأمن الداخلي تحت سلطة الحكومة وهو ما يضع حداً نظرياً لعزل هذه المسألة عن الرقابة البرلمانية.

ويعود الجزء الأكبر من هذا النجاح إلى الشراكة غير المعتادة التي جمعت بين المشرعين الفلسطينيين والناشطين والمثقفين الذين طوّروا جميعاً خطة إصلاح طموحة، (أحياناً بناءً على وصايا دولية) وإلى مبادرة أرباب السلطة الفلسطينية في الخارج، إلى توفير القوة السياسية اللازمة للحصول على موافقة الرئيس على الخطة. علماً أن الحصار الإسرائيلي للرئيس ياسر عرفات جعله تواقاً للحماية الدولية. لكن الشراكة كانت حينذاك غير كاملة فبعد مرور أسابيع على موافقة عرفات على القانون الأساسي، دعا الرئيس جورج بوش، في خطوة مستغربة وتتّمُ عن جهل منه بما سبق أن تحقق من إصلاحات، إلى صياغة دستور جديد. إلاّ أن القادة الفلسطينيين المرتبكين بذلوا جهوداً دستورياً داخلية فشكلوا لجنة غير فاعلة لوضع مسودّة دستور دائم (لدولة فلسطينية ما أن يتم إعلان قيامها). لكن تم تفعيل اللجنة وتوسيعها إلى أن انتقل الاهتمام الأميركي إلى قضايا أخرى.

فالداعمون الدوليون للإصلاح بدوا أحياناً غير مطلعين على مسار العملية الإصلاحية، وأحياناً أخرى كان دعمهم غير متماسك ومتفاوت كما كانت الحال في ما يتعلق بالضغوط الناجمة عن مخاوف أمنية أو سياسات نافذة. فعلى سبيل المثال، حين طالبت إسرائيل بتسليم بعض الأفراد المحاصرين مع عرفات وهدّدت بقتلهم ما لم يقوموا بذلك، سارع عرفات إلى دعوة هيئة تعمل كمحكمة للاجتماع بغية إدانتهم كي يكون من الممكن توقيفهم على أيدي الأجهزة الفلسطينية. غير أن محكمة فلسطينية أصدرت قراراً برفض هذه الإجراءات غير الشرعية، إلاّ أن الحكومة الفلسطينية بدعم ضمني من الحكومات الغربية، أقدمت على انتهاك نص دستوري يقضي باحترام القرارات الصادرة عن المحاكم، وأمرت بتجاهل قرار المحكمة.

وبالتالي، تمّ تقويض الحكم السلطوي للسلطة الفلسطينية بحلول سنة 2003، لتتحوّل السلطة الفلسطينية ولو على الورق فحسب إلى نظام متماسك وأكثر ديمقراطية، على الرغم من هذا النموذج المتفاوت من الإنجازات والإصلاحات الاختيارية.

كيف ولماذا فشلت الحركة الإصلاحية؟

جاءت أهم إنجازات الحركة الإصلاحية في زمن كان رئيس السلطة الفلسطينية محاصراً والمؤسسات العامة الفلسطينية في حالة تراجع. فبعض البنى الأساسية لا سيما الأنظمة الصحية والتعليمية التي تراجعت خلال الانتفاضة، استمرّت في تأمين الحاجات الأساسية. فيما لم يكن باستطاعة الوزارات والقوى الأمنية والمحاكم العمل بفعالية في ظل المناخ السياسي المسيطر. ففاقمت القوى الأمنية المشكلة سيّما وأن عناصرها كانوا ناشطين في قيادة أجهزة حماية وميليشيات حزبية. كما أن هؤلاء كانوا يميلون بشكل كبير إلى شخصنة ولاءاتهم والدفاع عن قائدهم بشراسة. ومع مرور الوقت، كانت جهود الإصلاح تفجّر صراعات على السلطة داخل السلطة الفلسطينية إلى أن بلغت حدّ الاعتداءات الجسدية (وحتى عمليات الاغتيال) والتظاهرات العنيفة.

وفي استعادة للأحداث الماضية، يمكن القول إن المشاكل التي واجهت عملية الإصلاح الفلسطيني بدأت عندما أصبحت السياسات الفلسطينية لا تستند إلى وثائق مكتوبة ونصوص قانونية. وكانت الخطط الإصلاحية التي وضعها لاعبون من داخل فلسطين وخارجها غالباً ما تحتوي على أجندات مفصّلة وطموحة لكنها لم تعر مسألة تحديد الأولويات أي اهتمام. وبالتالي، فإن التطبيق كان يأتي كيفما اتفق ويعكس تحالفات وفرصا سياسية قصيرة المدى وليس استراتيجة متماسكة. فعلى سبيل المثال، إن اللجنة الانتخابية في فلسطين كانت الأكثر احترافا واستقلالية في العالم العربي، بالإضافة إلى جهود محلية لافتة على صعيد مراقبة الانتخابات ــ نتيجة المساعدة الدولية طبعاً ــ في وقت كان البرلمان ينعقد نادرا و عبر التواصل من خلال الفيديو، بعد أن منعت إسرائيل التنقل بين غزة والضفة الغربية وفي وقت كانت فصائل الحزب الحاكم تواصل اتباع أساليب غير قانونية وملتوية في الانتخابات.

تحالف هش وبلا جذور

يعود أبرز أسباب فشل الجهود الإصلاحية الفلسطينية إلى تعدّد عناصر تحالف الإصلاح وتضارب مصالحهم واختلاف جذورهم المحلية السياسية. وقد كان للإصلاح الفلسطيني العديد من الداعمين المثقفين غير أن جمهوره من الناخبين كان محدوداً. وبالرغم من أن مطالبه كانت محقة، إلاّ أنها كانت تتضارب مع مصالح المجموعات النافذة. كما لم يكن بإمكان منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية إعطاء عملية الإصلاح الدعم الكافي. فتلك المنظمات قادرة على تقديم الأفكار وتدريب الموظفين ووضع تقارير عن برامج إصلاحية وتطبيقها وحتى متابعتها، لكن معظمها غير قادر على إعطاء أي دعم سياسي منظم. ويأتي ذلك نتيجة للدعم الدولي الذي حصلت عليه. فمقابل كل خطوة لتحقيق احترافية، كان الدعم يضمر. كان ممكناً لهذه المجموعات الاستعانة بالخارج غير أن عدداً قليلاً منها كان قادراً على التركيز على الدعم الآتي من الخارج ومن الداخل على السواء (5) .

أمّنت الأحزاب السياسية القليل من الدعم لعملية الإصلاح، حتى أنها غالباً ما كانت جزءاً من المشكلة. فالنظام السلطوي الذي نشأ سنة 1994 واستمر حتى العام 2002 قام على مبدأ الحزب الواحد الحاكم، عندما تحولت فتح من حركة ثورية إلى حزب سياسي مهيمن. وقد تم توظيف نشطاء قدامى في حركة فتح في مؤسسات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية، حيث تنافست الفصائل التابعة لـــفتح فيما بينها للحصول على مكاسب حكومية. لكن وبما أن التحوّل إلى حزب متجانس كان خطوة ناقصة، وبما أن عرفات حرّض الفصائل بعضها على بعض بدل بناء هيكلية قوية للإصلاح، كانت النتيجة أن نمت أحزاب ميليشياوية وفصائل متنازعة بدلاً من أحزاب منظمة. فباتت فتح بالكاد قادرة على الإصلاح والواقع أنها كانت بحاجة إلى إصلاح نفسها أولاً. كانت بعض الفصائل في "فتح"، التي يقودها ناشطون من قطاع غزة والضفة الغربية ظهروا خلال الانتفاضة الأولى، تدعو إلى تحقيق إصلاح ديمقراطي داخل الحزب. لقد كانت دوافعهم الأساسية شخصية، لا سيما وأن أملهم خاب بسبب المراكز التي حصلوا عليها في السلطة الفلسطينية كما أنهم شعروا أن لديهم الدعم الكافي للفوز في انتخابات الحزب. فدفعهم امتعاضهم من عرفات ومن أمثاله إلى اعتماد قضية الإصلاح الشامل. كان أعضاء المجلس التشريعي، الذين ينتمون إلى الجيل نفسه الذي ينتمي إليه عرفات، حاسمين في دفع برنامج الإصلاح ليصبح قانوناً. لكن حتى الزعماء الإصلاحيين داخل الحزب لم يقوموا بجهد ؟ يذكر لتحريك قواعدهم الشعبية. وعندما حان وقت الانتخابات الأولية لتحديد قائمة المرشحين لانتخابات 2006، لم يكن معروفاً من كان عضواً أصيلاً في الحزب أو كيف انضمّ إليه. فقد كانت فوضوية كبار قادة الحزب ومعارضتهم كافية لزعزعة بعض أسس المسار الإصلاحي وجعل مصداقيته موضع تشكيك.

وقد وجدت بعض الأحزاب الصغيرة نفسها أيضاً في حيرة بين جذورها كحركة ثورية وبين إغراءات لعب دور ما في السلطة الفلسطينية الناشئة. غير أن فشل السلطة في إجراء انتخابات قبل اندلاع الانتفاضة الثانية منع تحوّل هذه الأحزاب إلى قوى فاعلة في الإصلاح السياسي. وفيما نجحت بعض الأحزاب الصغيرة في وضع أجندة إصلاحية، بيد أنها لم تستطع الحصول على الدعم الكافي، كما لم يكن هناك أي دافع لدعمها حتى موعد الانتخابات المحلية والنيابية في العامين 2005 و2006. ولم ينجح أي من هذه الأحزاب في جمع جمهور كبير من الناخبين.

دخول حماس

لم يُستثنَ من نموذج المجتمع المدني والمنظمات الحزبية الذي خسر أو أهمل الدعم الحاصل عليه، سوى حركة حماس وهي حزب إسلامي رائد مقترن بشبكة من المنظمات المدنية المرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد أمضت حماس الفترة الممتدة بين الـــ 1994 و2006 في تنظيم نفسها وتبني الصيَغ، والتشديد على الخدمات الاجتماعية وعلى إقامة قاعدة شعبية واسعة (6). لم تكن حماس والقطاع الإسلامي في المجتمع المدني على وجه العموم يعارضان مشروع الإصلاح، ولكنهما لم يكونا يركزان اهتمامهما على هذه المسألة. غير أن حكم السلطة

الفلسطينية السيّئ تسبّب بامتعاض شعبي، فما كان من حساسية حماس تجاه الرأي العام، بالإضافة إلى معارضتها مسار السلام الذي أدّى إلى ولادة السلطة الفلسطينية، إلاّ أن أجبروا الحركة على تبنّي مشروع الإصلاح. لكن هذه النزعة التدريجية نحو الإصلاح تصاعدت مع إقدام السلطة الفلسطينية مرّات عديدة على قمع الحركة الإسلامية، بالرغم من أن القمع لم يكن دائماً، إلاّ أنه كان قاسياً وصارماً، لا سيما وأنه ينفّذ بعيداً عن القنوات الشرعية. وهكذا اختلط انتقاد حماس لمسار السلطة مع غضبها من ممارساتها الأمنية، ما زاد من تركيزها على ضرورة المضي بالإصلاح. وقد انضمّ إلى حماس الحركات الإسلامية الأخرى ــ على غرار جماعة الإخوان المسلمين في مصر ــ التي بدأت تؤيد الإصلاح السياسي لأسبابها الخاصة وبالتزامن تقريباً مع (تلك)؟ الفلسطينية، كما بادرت إلى تزويد حماس بالإرشاد الإيديولوجي والمنهجي.

تضمّن برنامج حماس لانتخابات 2006 تلميحات إلى أصولها الإسلامية وموقفها الذي لا تساوِم حوله حيال إسرائيل. غير أن أوجه الشبه بين البرنامج الانتخابي ومشروع الإصلاح الذي دعت إليه الحركات غير الإسلامية على مرّ الأعوام العشرة الماضية كانت كثيرة. والاختلاف الوحيد بين أجندة حماس الإصلاحية وأجندة ائتلاف الإصلاح لا يكمن في المضمون بل يتعلق حصراً في المصداقية: عُرفت حماس بين الفلسطينيين بجدّيتها في تحقيق أهدافها وتكريسها للمبادئ وللقضية الوطنية، الأمر الذي عزّز سمعتها الإصلاحية على الرغم من انضمامها المتأخر إلى المطالبة بالإصلاحات.

وبالتالي، فإن أكثر القوى الفلسطينية المطالبة بالإصلاح تبعت أجندة دولية مختلفة كل الاختلاف عن أجندة السلطة الفلسطينية فدفع الانتصار الذي حققه الإسلاميون، بالأسرة الدولية وبخاصة الولايات المتحدة إلى دحض أي إنجاز تقوم به الحركة الإصلاحية، حتى وصل بها الأمر إلى التقليل من شأن السلطة الفلسطينية نفسها، (ولم يسلم من هذا العداء الدولي سوى الهيئات المستقلة تماماً عن الحكومة والبرلمان). قبل العام 2006، كان الدعم الأميركي للإصلاح متناقضاً وغير موضوعي وانتقائياً وقصير النظر، لكنه كان بطريقة أو بأخرى أكثر صدقاً من أي سعي فلسطيني للإصلاح. لكن وكما كانت الحال في انتخابات الــ2006، أخذ الأميركيون بالتريث وأخذوا على عاتقهم مسألة تدمير بعض ما كانوا قد حققوه سابقاً.

فلنأخذ على سبيل المثال المجال الأمني. لقد تركز قسم كبير من الجهود الأميركية لدعم الإصلاح على وضع صلاحيات الأمن في يد الحكومة (بدلاً من الرئيس) ودفع رواتب القوى الأمنية من خزينة الدولة وذلك لضمان مهنية هذه القوى وقدرتها على تلبية الحاجات الوطنية وليس الشخصية أو الميليشيوية. غير أنه بعد سنة 2006، سارعت الولايات المتحدة إلى الكفّ عن دفع رواتب القوى الأمنية التي كانت تحت سلطة "حماس"، وقدّمت الدعم

المادي للقوى التي كانت تحت أمرة الرئيس الفلسطيني (بالرغم من وجود أحكام دستورية ــ تمّ إدراجها بدعم أميركي قوي في العام 2003 ــ تعطي الحكومة مسؤولية الأمن الداخلي).

بعد حصول حماس على غالبية المقاعد في المجلس التشريعي سنة 2006، بات ضعف الائتلاف الإصلاحي ظاهراً للعيان. وكان الداعمون الفلسطينيون للإصلاح هم من المثقفين والناشطين في المنظمات غير الحكومية الذين يتمتعون بصوابية الرؤية لكنهم يفتقدون للشعبية، ومن الناشطين الحزبيين الذين سيطرت عليهم أحزابهم، ومن الداعمين الدوليين للسلطة الفلسطينية الذين ركّزوا على دعم الأفراد بدلاً من التركيز على المبادئ ولذا كان من السهل تشتيت تركيزهم. بقيت حماس خارج هذا الائتلاف حتى عندما كان شعاره الإصلاح، فأدّى فوزها في الانتخابات إلى إهمال قسم كبير من الإصلاحيين القضية والعودة إلى حقبة يسيطر فيها رئيس (فاز نتيجة انتخابات غير تنافسية لكن عادلة) على السياسة الفلسطينية.

ماذا تبقّى من عمليّة الإصلاح الفلسطينيّة؟

أثار الاهتمام الدولي العقيم بعمليّة الإصلاح الفلسطينيّة السخرية في صفوف المستفيدين المفترضين منه. وفي هذا الإطار، اشتكى العديد من الفلسطينيين من التناقض الذي يشوب الموقف الدولي ففي حين يُطلب من الفلسطينيين بناء مجموعة أسس إصلاحيّة للدولة لم يتعدَّ الدّعم الدّولي الفعلي للفلسطينيين الوعظ والنّصائح فحسب. إذاً كان على الفلسطينيين المضي في بناء أُسس إداريّة مهنية وفعّالة تتطابق مع معايير الدّول المتطوّرة بينما هم فاقدون السّيادة وحرّية التنقّل والاستقلال المالي والأمن الأساسي.

هذه الشّكوى معبّرة، لكنّها تغفل حقيقةً مزعجة: في حين تسبّبت الحالة الدّولية في خلق العديد من التناقضات في الوضع السّياسي الفلسطيني إلاّ أنّها أمّنت دعماً أساسياً للإصلاح الذي حقق بعض المكاسب الملموسة للمجتمع الفلسطيني. وغالباً ما كان الدّاعمون الدّوليون ينتقون الجهود الإصلاحيّة من مجموعة المقترحات المقدّمة لهم، لكنّ الأفكار الإصلاحيّة الأساسيّة كانت فلسطينية كما أن مسؤوليّة تطبيقها كانت تقع على عاتق الفلسطينيين أنفسهم. لذلك، رغم انهيار الدّعم الدّولي سنة 2006، صمد العديد من الإنجازات التي كان قد شجّعها المجتمع الدولي.

يمكن توضيح هذه الحالة عبر مراجعة تسلسل الأحداث التي أدّت إلى الانتخابات البرلمانية سنة 2006، هذه الانتخابات التي دفعت بالحركة الإصلاحيّة إلى إثارة أزمة دوليّة كبيرة. جرت الانتخابات الأولى للمجلس التّشريعي الفلسطيني سنة 1996 وفقاً لاتّفاقيات أوسلو. أمّا فكرة إجراء انتخابات برلمانيّة ثانية فهي نابعة بالأساس من الجانب الفلسطيني: من وجهة نظر الفلسطينيين، أصبحت شرعيّة المؤسسات التابعة للسّلطة الفلسطينية موضع شكّ بعد العام 1999 أي السّنة التي حُدّدت في اتّفاقيات أوسلو موعداً أخيراً للتّوصل إلى تسوية نهائية ودائمة للصّراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي. ادّعى إذاً العديد من الفلسطينيين أنّ شرعيّة المجلس التّشريعي الفلسطيني قد

انتهت مع انقضاء المدّة المحددّة لتنفيذ اتّفاقيات أوسلو لأن انتخابه تمّ وفقاً لهذه الاتفاقيات. لكنّ هذه الحجّة لم تُقنع إلاّ القليل من المسؤولين خارج فلسطين لأن غالبية المعنيين بالأمر لم يعتبروا أنّ إتّفاقيات أوسلو قد انتهت.

مع مرور الوقت، تمسّك الإصلاحيون الفلسطينيون بفكرة الانتخابات لأنها تعيد إحياء المؤسسات الفلسطينيّة وتؤمّن محاسبة شعبيّة، أمّا الزّعماء الفلسطينيون بقيادة عرفات فظلّ رأيهم متأرجحاً. لكن حين تجلّى لهم أنّ الانتخابات قد تُثبت شرعيّتهم أمام المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين الذين يشكّون بصحة تمثيلهم للشعب الفلسطيني، بدأوا يميلون إلى إجرائها. من ناحيةٍ أخرى، ازداد التّأرجح والتّناقض الأميركي مع مرور الوقت للسّبب نفسه: رغم أنّ الرئيس بوش شجّع عمليّة الإصلاح الفلسطينيّة، إلاّ أنّه أراد التّركيز على شخص الرئيس الفلسطيني. وهكذا، تُعتبر النّتائج الانتخابية التي من شأنها إضعاف موقع عرفات فحسب عملاً إصلاحيّاً بالنّسبة للإدارة الأميركية.

أصدرت مجموعة من المنظّمات الأميركية غير الحكومية مثل المعهد الوطني الديمقراطي، المعهد الجمهوري الدّولي والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية بموجب تفويض من الوكالة الأميركية للتّنمية الدّولية تقريراً حول إمكانيّة إجراء الانتخابات الفلسطينيّة، بوحي من دعوة الرئيس بوش سنة 2002 للإصلاح الفلسطيني (7). وكان التّقرير مؤيّداً إجمالاً للانتخابات (رغم أنّه طالب بتحضيرات واسعة النّطاق). وفي خطوة حذرة من خطر مشاركة حركة حماس في الانتخابات، نصحت المنظّمات غير الحكوميّة الثّلاثة، الفلسطينيين بوضعِ نظام سلوك للأحزاب التي تودّ خوض الانتخابات يُقصي تلك التي تدعو إلى العنف بحجّة أنّها غير ديمقراطيّة. ومع أنّ وضع مثل هذا النّظام يستهدف حركة "حماس"، إلاّ أنّ الحركة تستنكر في الواقع العنف والاقتتال الدّاخلي. أمّا موقفها تجاه إسرائيل فهو عنيفٌ جدّاً من النّاحيتين النّظرية والتّطبيقية، ولكن المفارقة كانت في أن تطلب واشنطن استثناء الأحزاب التي تدعو إلى الحرب ضدّ أعداء خارجيّين، عشيّة الحرب في العراق. فقد كان باستطاعة المنظّمات غير الحكوميّة التّمييز من منظور أخلاقي بين حركة سياسيّة تنفذ عمليّات انتحاريّة ضدّ مدنيين من العدو، ودولة تحاول الإطاحة بحكومةٍ معترف بها دوليّاً، لكنّ معظم الفلسطينيين المسؤولين عن تطبيق الانتخابات وإدارتها لن يقتنعوا أنّ عنف حماس ضدّ إسرائيل يجعل منها حركة غير ديمقراطيّة. في الواقع، لقد تجاهلت المنظمات غير الحكوميّة الأميركية الأساس الهش للقانون الانتخابي الفلسطيني من أجل استثناء حماس من المشاركة في الانتخابات، فمن المستحيل تطبيق هذه الحجج القانونيّة ضدّ لاعب سياسي يعتبره معظم الفلسطينيين شرعياً بالكامل.

وأخيراً وضعت فكرة الانتخابات جانباً حتى وفاة عرفات سنة 2004 حين أدركت الولايات المتحدة من جديد وعلى نحو مفاجئ أن الانتخابات هي السبيل لتعزيز وضع القيادة الفلسطينية الجديدة. وعندما تمّ تعيين موعد الانتخابات، أعاد الفلسطينيون إحياء فكرة وضع نظام سلوك، لكن المشروع كان خاصاً بالفلسطينيين وحدهم هذه

المرة. وقبيل الانتخابات، اتفقت كافة الأحزاب الفلسطينية على وضع مجموعة من المبادئ لتنظيم الحملة الانتخابية. في الواقع، لقد تم احترام هذه المبادئ مما سمح بالحصول على حملة انتخابيّة نزيهة إلى حدٍّ ما. لكن هذا لم يكن كافياً للتّوصل إلى الأهداف الدّولية الأساسية خلف وضع نظام السلوك، أي استبعاد حركة حماسأو حملها على تغيير موقفها تجاه إسرائيل.

سمح المسار الذي اتّخذه نظام السلوك الانتخابي بالمحافظة على بعض الجهود الإصلاحيّة التي فُرزت أو عُدّلت بدرجاتٍ مختلفة حسب البيئة المتغيّرة. وعملت على ذلك مجموعةٌ من الموظّفين المؤهّلين الذين تمّ تدريبهم خلال البرامج وورشات العمل المنظّمة أو بفضل المنح المقدّمة، وهم موزّعون بشكلٍ متفاوت على الوزارات والهيئات العامّة الأخرى والمنظّمات غير الحكوميّة. ولعلّ أهم هذه الهيئات والمنظّمات هي الوكالات العامّة المستقلّة ــ لجنة الانتخابات ولجنة حقوق الإنسان والسّلطة الماليّة ــ التي حظيت بدعمٍ خاص لأنّها كانت تشكّل أساساً للتّصور الدّولي لعمليّة الإصلاح الفلسطينية. وبما أنّها لم تكن خاضعة للحكومة أو البرلمان، لم تنقطع عنها المساعدات الدّولية جرّاء العقوبات القاسية التي فُرضت بعدما شكّلت حركة حماس الحكومة الفلسطينية الجديدة.

لكنّ المؤسسات العامّة الأخرى لم تحظَ بالدّعم نفسه بعد فرض العقوبات الدّولية على السّلطة الفلسطينيّة جرّاء فوز حماس في الانتخابات. ورغم حفاظ البعض منها على جزءٍ من قدراتها، إلاّ أنها فقدت الدّور الذي كانت تلعبه. فوحدة البحث التّابعة للمجلس التّشريعي الفلسطيني على سبيل المثال ما زالت مؤهلّة ومجهّزة لكنّ موظّفيها لم يقبضوا رواتبهم منذ فرض العقوبات الدّولية. وفي الواقع، لا تسمح الظّروف لهؤلاء الموظّفين بالقيام بأبحاثٍ عدّة لأنّ المجلس التّشريعي الفلسطيني لا يستطيع إكمال النّصاب في ظلّ التّوقيفات الإسرائيليّة لنوّاب حركة حماس والعدائيّة المستمرّة بين حركتي فتح و"حماس". أمّا الهيئة القضائية المستقلّة نوعاً ما والتي تفتقر إلى الموظّفين المؤهّلين، فما زالت تعمل على الرغم من الإضراب الطّويل الذي عانت منه والذي استمرّ حتى كانون الأول / ديسمبر 2006 بسبب عدم دفع رواتب الموظّفين المساعدين.

لقد انهارت الأسس السياسية الدّاعمة لعمليّة الإصلاح، لذلك قرّر بعض الفرقاء السياسيين الذين ساهموا في الحملة الإصلاحيّة سنتيّ 2002 ــ 2003 وشاركوا في إضعاف الرئيس الفلسطيني آنذاك (خصوصاً الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي وبعض زعماء حركة فتح ــ حتى الذين كانوا يعارضون في وقتٍ من الأوقات عمليّة الإصلاح) إعادة تشكيل حلف لتعزيز موقع الرّئاسة من جديد. وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 2006، طالب الرئيس أبو مازن بحلّ المجلس التّشريعي الفلسطيني حيث الأكثرية الغالبة لــحماس(وكان أبو مازن قد قاد سنة 2003، بصفته أوّل رئيس حكومة في فلسطين، حملةً لبناء سيادة القانون والديمقراطية من أجل دعم عمليّة السلام). ودعمت الولايات المتّحدة والدّول الأوروبية هذه الخطوة بشكلٍ علني. لكنّ المادة 47 من القانون الأساسي تنصّ بوضوح على أنّ "ولاية المجلس التّشريعي هي أربع سنوات من تاريخ انتخابه". إلاّ أنّ الرئيس ومناصريه وداعميه الأميركيين والأوروبيين كانوا قد زعموا أثناء الانتخابات أنّ هذه المادّة غير واضحة، من دون إعطاء

تبريرات جدّية لهذه الذريعة. وهكذا، يكون القانون الأساسي الذي شكّل أساس الجهود الإصلاحيّة لعدّة سنوات مهدّداً من جديد بالانتهاك من قبل الذين فرضوه مسبقاً على عرفات.

ظلّت فكرة الإصلاح حيّة إلى حدٍّ ما في آمال بعض المثقفين المستقلّين وفي برنامج حماس السّياسي. وأصبحت "حماس"، بفعل فوزها في الانتخابات، الجهة الحاكمة الوحيدة في العالم العربي التي تدعو إلى احترام الإجراءات الديمقراطية وتطبيق القانون واحترام النّصوص الدّستورية والالتزام بها. لكنّها في الواقع أظهرت عجزها عن تطبيق أي برنامج إصلاحي لأنّها اضطرت إلى قبول مساعدات خارجيّة نقديّة محمّلة في حقائب ومُنعت من متابعة برنامجها التّشريعي بسبب سجن العديد من نوّابها ولم تستطع دفع رواتب الموظّفين الرّسميين (إلاّ أنّ الاتحاد الأوروبي قام بدفع معظم الرّواتب على شكل "نفقة اجتماعيّة" متجاوزاً بذلك حكومة "حماس").

يُمكن أن يُنسب بناء الأسس ووضع القوانين والإجراءات التي أعطت السياسة الفلسطينية بعضاً من التّماسك والاستقرار إلى الإصلاحيين. فالقانون الأساسي ما زال يُطبّق والهيئة القضائية ما زالت مستقلّة إلى حدٍّ ما، والهيئات الأخرى مثل اللّجنة المركزيّة للانتخابات ما زالت تتمتّع ببعض المهنيّة والمصداقيّة. لكنّ هذه الهيئات وهذه القوانين وهذه الإجراءات تعاني من الضغوطات الهائلة جرّاء الصّراع بين حماسو"فتح"، والحكومة والرئيس، وفلسطين ورعاتها السّابقين. وشكّل طلب أبو مازن إجراء انتخابات جديدة تهديداً بخرق القانون الأساسي والحصول على رخصة قانونيّة للقيام بانقلاب والضّغط على اللّجنة المركزيّة للانتخابات من أجل الإشراف على عمليّة الانتخابات (8). وهكذا، تجلّى بوضوح الضّرر اللاحق بالأعمال الإصلاحيّة المتبقيّة، فتحوّلت المؤسسات الخاضعة للإصلاح إلى كرات سياسيّة تتقاذفها الفرق المتنازعة وظهر مدى انعزالها وتعرّضها للخطر في حال حدوث صراع شامل ومفتوح بين زعماء السّلطة الفلسطينية السّابقين والحاليين.

دروس الإصلاح في العالم العربي

بدت الظروف المشجّعة للإصلاح السياسي في فلسطين، لفترةٍ قصيرة، أكثر ملاءمةً من أي بلدٍ عربي آخر وذلك بفضل البرنامج الإصلاحي المتماسك، والنّاشطين الفلسطينيين الدّاعمين للتّغيير، والمجتمع الدّولي الدّاعم، والقيادة الفلسطينية التي أرادت أن تثبت إخلاصها لقضيّة الإصلاح ــ رغم ممانعتها له ــ بسبب اتّكالها على المساعدات الدّولية للحصول على التّمويل والدّعم السياسي وحتى الحماية الشّخصية. وكما أظهرت هذه الدّراسة، فإنّ الإنجازات التي تمّت خلال فترة الإصلاح كانت حقيقيّة وهامة. لكنّ النّجاح الذي حققه إئتلاف الإصلاحيين خَلَقَ

الظروف السياسية التي أدّت إلى انحلاله كالانتخابات النّزيهة وفوز حركة حماس وانهيار البرنامج الإصلاحي.

يمكن أن يستخلص الدّعاة إلى الإصلاح في العالم العربي وداعموهم الدّوليون خمسة دروس من التّجربة الفلسطينية: ضرورة تطابق البرامج، خطورة الأهداف القصيرة الأمد، خطورة تحويل الإصلاح إلى أهداف شخصيّة، طبيعة الإصلاح الطّويلة الأمد وضرورة إشراك الإسلاميين.

الدّرس الأول: ضرورة تطابق البرامج

يتقدم الإصلاح حين يكون البرنامج الدّولي والبرنامج المحلّي الدّاخلي متطابقين.

طوّر الإصلاحيون الفلسطينيون خططاً إصلاحيّة عديدة خلال التّسعينيات، إلاّ أنّ القيادة السياسية الفلسطينيّة أحبطتها باستمرار بتأييدٍ من داعميها الدوليين. لكنّ الوضع تغيّر في العامين 2002 و2003، وأصبح الدّعم الدّولي عاملاً أساسيّاً لتقوية الإصلاحيين الفلسطينيين. غير أنّ الإهتمام الدّولي انحرف من جديد أو بالأحرى كان تصوّر الدّاعمين الدّوليين للإصلاح مختلفاً عمّا جرى في الواقع، الأمر الذي أعاق إمكانيّة القيام بأيّة إنجازات.

الدّرس الثاني: خطورة الأهداف القصيرة الأمد

حين يُعتبر الإصلاح وسيلةً لإنجاز أهداف قصيرة الأمد، تصبح فوائده المحتملة قصيرة الأمد أيضاً.

قليلاً ما يشكّل الإصلاح السياسي غاية بحدّ ذاته، ولا يسعى إليه السياسيون لأسبابٍ إيديولوجيّة فقط. وقد اعتبر الفلسطينيون الإصلاح السياسي وسيلةً للحصول على حكومةٍ فعّالة أكثر وعلى زعامةٍ أقوى تستطيع الدّفاع عن حقوقهم داخليّاً وخارجيّاً. أمّا الدّاعمون الدّوليون لإصلاح المؤسسات الفلسطينيّة، فاعتبروه وسيلةً للتّوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. وهكذا، ساندوا عمليّة الإصلاح عندما وجدوا فيها أداة لإضعاف عرفات وإبعاد قياديّي حركة فتح الفاسدين وغير المساومين برأيهم، عن السلطة. إلاّ أنّ هذا الدّعم كان يتلاشى، حتى قبل فوز حماس في الانتخابات، لو عزّز إصلاح المؤسسات السياسية والعمليّة الانتخابية موقعَ المعارضين للبرنامج الدّولي (الولايات المتحدة وإسرائيل كانت تعتبر عرفات من بين هؤلاء المعارضين). إذاً، أصبح الإصلاح بنظر الدّاعمين الدّوليين مجرّد وسيلة لبناء مجموعة أُسس تلبي الاحتياجات الفلسطينيّة بطريقة تبرز أهمية السعي وراء تحقيق أهداف قومية وتسمح ببروز قيادة فلسطينية تبرم الاتفاقات ــ وتقدم تنازلات كبيرة ــ باسم جميع الفلسطينيين.

لقد اختلفت الأهداف الدّاخلية والدّولية، إلاّ أنّها لم تتعارض على الأمد الطّويل. لكن في الواقع كانت القوى الدّولية تتوقّع نتائج فوريّة لصالحها من تطبيق عمليّة الإصلاح. فحين تعارضت النّتائج مع الأهداف القصيرة الأمد الأخرى مثل دعم بعض الزّعماء أو الأحزاب، توقّف الدّعم الدّولي لعمليّة الإصلاح فوراً.

لم يكن الدّعم الدّولي لعمليّة الإصلاح كجزءٍ من عمليّة السّلام غير عمليّ، فالإصلاح السّياسي يساعد في التّفاوض حول تسوية فلسطينية ــ إسرائيلية في الأمد البعيد. وحتى سنة 2006، كانت القيادة الفلسطينية تدعم الحلّ القائم على فكرة الدّولتين، لكنّ طريقة عمل القيادة لم تولّد الثّقة الكافية عند المحاورين الدّوليين أو الأنصار الدّاخليين. ومن هنا، اعتُبرت عمليّة الإصلاح وسيلةً للحصول على قيادة جديدة تستطيع أن تفاوض باسم الفلسطينيين وتؤمن الفوائد الاقتصاديّة والسّياسية للمواطنين بفضل المشاركة في عمليّة السّلام.

ويعود السّبب الأساسي لدعم الإصلاح كوسيلةٍ تخدم عمليّة السّلام إلى نسبة نجاحه المحتملة على الأمد الطّويل التي تفوق نسبة نجاح الخيارات المقترحة الأخرى. لكنّ هذه الطّريق صعبة، غير مباشرة وغير أكيدة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتّحدة تقود الدّعم الدّولي في تلك الفترة بينما تحضّر لعمليّة غزو العراق مما أدّى إلى تحمّلها نتائج هذه العمليّة العسكريّة، فلا يمكن توقّع إكمال الإصلاح الفلسطيني بالعزم والرؤيا الاستراتيجيّة نفسها. من ناحيةٍ أخرى، بقي الدّعم الأوروبي قويّاً لأنّ الاتحاد الأوروبي لم ينشغل بالمغامرة العراقيّة بقدر الولايات المتّحدة؛ إلاّ أنّ النتائج الضّارة لقصر النّظر الأميركي كانت كارثيّة فعرّضت الإصلاحيين الفلسطينيين للانتقاد الدّاخلي كما أظهرت الجهود الدّولية بمظهر النفاق بنظر العديد من الفلسطينيين وتسبّبت بالتّخلي الدّولي عن القضيّة كلّما ظهر عائق جديد.

الدّرس الثالث: خطورة الصّراعات الشّخصية

ضَعُفَتْ قضيّة الإصلاح حتى أصبحت مجرّد صراعٍ شخصي.

قام الإصلاحيون الفلسطينيون بتسليط الضّوء على نقاط الضّعف في قيادة عرفات من وجهة نظرهم ودَعَمَ العديد منهم أبو مازن عندما كان رئيساً للوزراء (كما ساندوه لكن بدرجةٍ أقل عندما أصبح رئيساً للسّلطة الفلسطينية). في الواقع، لم تقتصر القضيّة بالنّسبة للإصلاحيين الفلسطينيين على مجرّد خطّة ضدّ عرفات أو أداة لدعم طموحات أبو مازن، على عكس الولايات المتّحدة التي استفادت من الإصلاح لإضعاف عرفات أو حتى إزاحته وتأييد أبو مازن (الذي خيّب آمال بعض صانعي القرار في الولايات المتّحدة بسبب افتقاره للطّموح فيما يبدو).

الدّرس الرّابع: الإصلاح كمشروع طويل الأمد

يُعتبَر دعم الإصلاحيين غير الإسلاميين مشروعاً طويل الأمد.

من الممكن أن تنقلب عمليّة الإصلاح على داعميها إذا ما استُخدمت كوسيلةٍ قصيرة الأمد لتأجيل الاختيار بين ديمقراطية مشكوك في تحققها أو دعم لنتائج خصوصية. وفي الواقع، كان هناك على السّاحة العديد من

الشّخصيات الفلسطينية القادرة على قيادة عمليّة إصلاح فعّالة؛ وكانت تتمتّع هذه الشّخصيات باهتمامٍ دولي وباحترامٍ داخلي في آن. لكنّ الاحترام الداخلي لم يُترجم بالفعل إلى دعمٍ سياسي عملي ومنظّم، كما أنّ الاستجابة والدّعم الدّوليين لهذه الشّخصيات الإصلاحية غالباً ما دفعاها إلى إهمال عمليّة بناء الدّعم الأساسي وتأسيس الأحزاب السياسية أو مؤسسات أخرى تجتذب مناصرين نشطاء. أمّا بعد فوز حماس في الانتخابات فعاد الفرقاء الدوليين إلى "دعم المعتدلين" وتشجيعهم على تأمين الخدمات الاجتماعية وتنظيم قواعدهم الشّعبية، لكنّهم لم يقدّروا صعوبة هذه المهمّة وطول فترة تحقيقها.

يُعدّ مصطفى البرغوثي، مسؤول إحدى المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، واحداً من هذه الشخصيات البارزة فهو اشتهر على المستوى القومي بفضل ترؤسه حركة تطوّعية تؤمّن المساعدات الطبية للشّرائح الفقيرة والمنعزلة في المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى. وساهمت منظمته، (اتحاد لجان الإغاثة الطّبية الفلسطينية)، في فتح الطّريق أمام جيلٍ كاملٍ من الطّلاب النّاشطين لتأمين الخدمات الطّبية لشرائح كبيرة من المجتمع الفلسطيني. وبعد اتّفاقيات أوسلو، حصلت هذه المنظمة على دعمٍ دولي وأصبحت واحدة من أهمّ المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في جذب المساعدات الماليّة. حاول البرغوثي سنة 2005 الانطلاق من القاعدة التي يملكها لتأسيس حركة سياسية بديلة، أوّلاً من خلال التّرشح للرّئاسة مقابل أبو مازن وثانياً من خلال إطلاق حزب سياسي جديد يخوض عبره الانتخابات النيابية لسنة 2006. وإذا كان المنافس الوحيد لأبو مازن سنة 2005، فقد حصل البرغوثي على 19% من الأصوات. لكن حين دخلت حماس المعركة الانتخابيّة سنة 2006، حصلت لائحة البرغوثي على مقعدين فقط من أصل 132 مقعداً.

لقد كان مصطفى البرغوثي، الزّعيم السياسي الفلسطيني غير الإسلامي الأوفر حظّاً للانتقال من ناشط اجتماعي إلى زعيم حزب سياسي، لكنّه لم يستطع القيام بذلك في غضون فترةٍ قصيرةٍ لأنّ مساعيه كانت تتمحور حول شخصه كما كانت الحال ضمن حركة فتح في عهد عرفات. وإذا أرادت القوى غير الإسلاميّة الظّهور على الساحة السياسية، لن يكون كافياً بذلك الدّعم الدّولي المُقَدَّم للفرقاء المفضّلين لدفعهم إلى الواجهة. فعلى الفلسطينيين القيام بجهودٍ طويلة الأمد، مرفقةٍ ببعض الدّعم الدّولي، من أجل بناء منظّمات مرتكزة على قواعد شعبيّة ضخمة. هذا ما سعت إليه وحقّقته فتح وحماس خلال عدّة عقود، ومن غير المتوقّع أن يتمكّن الفرقاء الباقون من القيام بهذا العمل خلال فترةٍ تقلّ عن هذا.

الدّرس الخامس: ضرورة إشراك الإسلاميين

يمكن تعميم الدّرس الأخير المستخلص من تجربة الإصلاح الفلسطينيّة على المجتمعات الأخرى في المنطقة: من الضّروري ملاقاة و ربما حتى دمج الحركات الإسلاميّة في عمليّة الإصلاح.

لا يمكن الفصل تماماً بين الإصلاح وبعض أشكال الإسلام السياسي كما يحاول أن يروّج بعض الإصلاحيين المحلّيين وداعميهم الدّوليين. إنّ الحركات الإسلاميّة متجذّرة في المجتمعات حيث تتواجد، وأيّ سعي لتقوية الديمقراطية أو إعادة رسم العلاقة بين الدّولة والمجتمع سيوفّر لها الفرص لترسيخ وجودها. وتفشّت في العالم

العربي خلال السّنوات الأخيرة ظاهرة الاستفادة من الإصلاح كغطاءٍ للحركات الإسلاميّة. وتُعتبر في الواقع أعمال حماس في هذا الإطار أقلّ أهميةً من أعمال الحركات الأخرى، لكنّ الدّعوة إلى الإصلاح من خلال الوسائل الدّيمقراطية هي "خيار استراتيجي" بحسب النّاشطين في بعض الحركات الإسلاميّة. ومن غير المجدي التّشكيك في مصداقيّة هذه الحركات تجاه عمليّة الإصلاح لأنّها، رغم التّباين بين مفهومها للإصلاح ومفهوم النّاشطين المتحرّرين له، إلاّ أنها تركّز برامجها السياسية على فكرة محاسبة الحكّام وبُعد الأنظمة العربيّة عن مجتمعاتها وعدم نفع القمع والإجراءات الأمنيّة القاسية والسّلطات التنفيذيّة غير المُقيَّدَة.

لقّن فوز حماس في الانتخابات التّشريعية الفلسطينية سنة 2006 الدّاعين إلى الإصلاح في العالم العربي بعض الدّروس التي لا يستطيعون التّهرب منها بعد الآن. فعلى المؤمنين بهذه القضيّة أن يتعاطوا مع الإصلاح السياسي على أنّه تحدٍّ صعب وطويل الأمد وليس حلاً للأزمات الآنيّة مهما كانت ملحّة. وما زال العديد من الأشخاص في العالم العربي والبعض منهم في العالم ينظرون إلى الإصلاح على أنّه غاية بحدّ ذاته أو وسيلة أساسيّة للوصول إلى غاياتٍ أخرى.

حواشي

(1) ــ كلّ السّلع الموجّهة للأسواق الفلسطينيّة تمرّ عبر المرافئ الإسرائيليّة، بحسب اتفاقيات أوسلو (وخصوصاً بروتوكول العلاقات الاقتصاديّة بين الحكومة الإسرائيليّة ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة المعروف ببروتوكول باريس). تقوم إسرائيل بتحصيل الضّرائب على السّلع الموجّهة للفلسطينيين وترسل العائدات إلى السّلطة الفلسطينيّة بعد حسم رسوم إداريّة. يسمح هذا بالسّيطرة على تجارة بعض السّلع كالإسمنت والبنزين. لم تكن السّلع المحتكرة من قبل السّلطة الفلسطينية تخضع دائماً لهذا النّظام، لكنّ النّظام المذكور كان يسهّل العمل على السّلطة.

(2) ــ عزمي شعيبي، مقابلة خاصّة، رام اللّه، فلسطين، تشرين الثاني/نوفمبر 1999.

(3) ــ *بعد الأزمة: التّغييرات الهيكليّة في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل*، مقررات المؤتمر السّنوي الرّابع لمؤسسة مواطن، رام اللّه، فلسطين، 22 ــ 23 أيلول، 1998 (رام اللّه، فلسطين: مواطن، 1999)، 107 [باللّغة العربية؛ قام الكاتب بالتّرجمة].

(4) ــ العودة إلى ملاحظات علي جرباوي في كتاب زياد أبوعمر، *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين*، (رام اللّه، فلسطين: مواطن، 1995)، [باللّغة العربية].

(5) ــ غالباً ما يقوم الدّاعمون الدّوليون بفصل منظّمات المجتمع المدني عن مناصريها، وتجلّت هذه الظّاهرة بشدّة في القضية الفلسطينية. العودة إلى توماس كاروثرز ومارينا أوتاواي، *تّمويل الفضيلة: المساعدات للمجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية* (واشنطن العاصمة: كارنيغي إندومنت فور إنترناشونال بيس، 2000).

(6) ــ العودة إلى ساره روي، "التّحولات في المنظّمات غير الحكومية الإسلاميّة في فلسطين"، *تقرير الشّرق الأوسط* رقم 214 (ربيع 2000)، 24-6: تحوّل الحركات الإسلامية من العمل السّياسي إلى الخدمات الاجتماعيّة.

(7) ــ المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، المركز الجمهوري الدّولي والمركز الوطني الديمقراطي، *الانتخابات الفلسطينية: تقييم ما قبل الانتخابات* (واشنطن العاصمة، المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، آب/أغسطس 2002)،

www.ifes.org/publication/52067c9fad7971f3700b09ea3bccc2c2/08_02_Palestinian_Elections.pdf (17 كانون الثاني/يناير 2007).

(8) ــ انتهكت الانتخابات المبكرة القانون الأساسي، إلاّ أنّ اللّجنة المركزيّة للانتخابات اعتبرت أنّ نطاق سلطتها محدود ولا يسمح لها بمراقبة الانتخابات ولم تحكم في قضيّة الخلافات الدّستورية. وهكذا، قرّرت اللّجنة اللّجوء إلى المحاكم؛ إلاّ أنّ حماس اتّهمت الهيئة القضائية بأنّها قريبة من "فتح". وساءت الأمور أكثر حين قامت الأكثرية الخارجة التّابعة لــفتح في المجلس التّشريعي بتمرير قانون تشكيل محكمة دستوريّة بعد انتخابات كانون الثاني 2006 وقبل استلام النّواب الجدد لمقاعدهم. ووضع هذا القانون المحكمة الجديدة تحت سيطرة الرئيس الفلسطيني،

فحين طُعِنَ به أمام المحاكم قام أهم القضاة الفلسطينيون بدعمه. وأصبحت الهيئات المختلفة عندئذٍ إمّا عديمة الفائدة أو مشكوكا بأمرها في مسألة حلّ النّزاع القائم حول الانتخابات المبكرة بشكلٍ يرضي جميع الأطراف.

تعريف مؤسسة كارنيغي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست في العام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

من خلال الأبحاث والمنشورات وعقد الاجتماعات، وأحياناً إنشاء مؤسّسات جديدة وشبكات دولية، يصوغ الباحثون في المؤسسة مقاربات جديدة حول السياسات. تشمل اهتماماتهم مختلف المناطق الجغرافيّة والعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظّمات الدولية والمجتمع الأهلي مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تحرّك التغيير العالمي.

وتساعد المؤسسة من خلال مركزها في موسكو على تطوير التحليل السياسي في الجمهوريات السوفياتية السابقة وتحسين العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. كما تقوم المؤسسة بنشر مجلة "الشؤون الخارجية" التي تعد إحدى أهم المجلات العالمية التي تعنى بالسياسة والاقتصاد الدوليين والتي تنشر بعدة لغات عبر أكثر من 120 دولة.

لمزيد من المعلومات يمكن زيارة:

http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic

برنامج الديمقراطية وسيادة القانون

يعنى هذا البرنامج بتحليل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي من أجل تعزيز الديمقراطية في العالم. كما يتناول البرنامج وضع الديمقراطية في العالم من خلال البحث عن مكامن النجاح والإخفاق في عملية الانتقال الديمقراطي. وقد بذلت مؤخراً جهود البحث مشاكل الديمقراطية في الشرق الأوسط والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في سعيها لتعزيز الديمقراطية في تلك المنطقة.

ويصدر هذا البرنامج أيضاً "نشرة الإصلاح العربي" وهي نشرة الكترونية شهرية، موضوعية ودقيقة لتحليل التطورات السياسية في الشرق الأوسط، ويحتوي كل عدد أبحاثاً يقوم بها كتّاب من المنطقة ومن الولايات المتحدة وأوروبا. يمكن الاطلاع على العدد الحالي والأعداد السابقة على :

http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/publications/arb.htm

ويعتبر برنامج الديمقراطية وسيادة القانون جزءاً من برنامج السياسة العالمية لمؤسسة كارنيغي، وهو برنامج يهتم بمواجهة التحديات السياسية التي تطرحها التغيرات الاقتصادية السياسية والتكنولوجية. ويعترف البرنامج بأن العولمة، وإن كانت ظاهرة لا مفر منها، تنتشر بشكل متساو عبر العالم ولها بالتالي تأثيرات إيجابية وسلبية. ويركز البرنامج على الجمع بين الأجندة السياسية العالمية والانشغالات الأمنية التقليدية، كما يهدف إلى تحسين مسألة فهم العولمة.

لمزيد من المعلومات حول برنامج كارنيغي للديمقراطية وسيادة القانون يمكن مراجعة:

http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic

أوراق كارنيغي

2007

81. رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب

80. تقييم الإصلاح السياسي في اليمن (سارا فيليبس)

79. الدفع نحو سياسات حزبية؟ الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت (ناثان ج. براون)

78. حماية حقوق الملكية الفكرية في المحاكم الصينية: تحليل للأحكام الأخيرة المسجلة (م. واي. غتشليك)

77. جذور الإسلام الأصولي في آسيا الوسطى (م. ب. أولكوت)

2006

76. الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد (ج. شقير)

75.الحركات الإسلامية في العالم العربي وحرب لبنان في العام 2006 (ع. حمزاوي، د. بشارة)

74. الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة؟ (ن. براون)

73. حقوق الملكية الفكرية باعتبارها العقبة الرئيسية أمام دخول روسيا في منظمة التجارة العالمية (س. كاتز وم. أوشلتري)

72 . العلاقات الباكستانية ــ الأفغانية ما بعد 11 أيلول (ف. غرار)

71 . المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي (م. أوتاواي وم. رايلي).

70. الإسلام، العسكرة، والانتخابات الباكستانية لعامي 2007 / 2008 (ف. غرار)

69 . الإصلاح في سوريا: التأرجح بين النموذج الصيني وتغيير النظام

68. المتاهة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي (ع. حمزاوي)

67 . الحركات الإسلامية والعمليّة الديموقراطية في العالم العربي (ن. براون وع. حمزاوي وم. أوتاواي)

66. تقييم الإصلاح المصري (ف. غرار)

65 . باكستان: عودة القوميّة البالوشيّة (ف. غرار)

64 . لبنان: إيجاد طريق للعبور من المأزق إلى الديموقراطية (ج. شقير)

2005

63 . مخاطر الإقصاء السياسي: المشكلة الإسلامية في مصر (ب. كودماني)

62 . لماذا عجزت البلدان الأشدّ فقراً عن اللحاق بالركب؟ (ب. ميلانوفيك)

61 . تشدّد قانوني بلا حدود؟ المساعدة الأميركية على نشر سيادة القانون في العالم العربي (د. مدنيكوف)

60. تعقيد النجاح: دور الولايات المتحدة في إصلاح حكم القانون الروسي (م. سبنس)

59. تقويم الإصلاح الفلسطيني (ن. براون)

58. الإصلاح القضائي في الصين: دروس من شنغهاي (ف. هنغ)

57. دروس غير مكتسبة: مشاكل مع المساعدات الغربية للإصلاح القانوني في الدول الشيوعية السابقة (دبليو. تشانل)

56. تقويم الإصلاح في الشرق الأوسط: كيف نعرف أنّه إصلاح جوهريّ؟ (م. أوتاواي)

55. تعريفات متناقضة عن سيادة القانون: المضاعفات على ممارسي المهنة (ر. بلتون)

2004

54.العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي: مصالح وقيم ــ وجهة نظر أوروبية (ر. شويت)

53 . الأحجية السياسية–الاقتصادية: الترابط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (إ. بلين)

52 . الإصلاح السياسي في العالم العربي: اهتياج جديد؟ (أ. هوثورن)

51. كمبوديا تبشر بطريق جديد للنمو الاقتصادي وفرص العمل (س. بولاسكي)

50 . دمج ترويج الديموقراطية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (م. دون)

49 . الإسلاميون في العالم العربي: الرقصة حول الديموقراطية (غ. فولر)

48 . الديمقراطية والقواعد الناخبة في العالم العربي (م. أوتاواي)

47. دروس حول التنمية والاستثمارات الخارجية المكتسبة من القطاع المصرفي المكسيكي (ج. ستاينفيلد)

46. ردع النزاع في الوضع التايواني المأزوم: نجاحات وإخفاقات الإصلاح الدفاعي التايواني وبرنامج التحديث (م. سوين)

للحصول على لائحة كاملة بأوراق كارنيغي زوروا: www.carnegieendowment.org/pubs